اللاهوت والتكنولوجيا والقانون

الزهــراء يوسف أحمد يوسف (*)

مقدمة

سوف أتطرق في هذا البحث إلى طبيعة العلاقة بين اللاهوت والتكنولوجيا والقانون، إن التكنولوجيا بالنسبة لشميت تمثل نوعًا من الحياد الذي ينزع الشرعية من القرار السياسي، ويحول القرارات إلى مسائل تقنية بحتة. هذا التحول وفقًا له، يضعف الفاعلية السياسية ويخضعها للعقلانية التقنية، مما يعيد تشكيل العلاقات الانسانية على أسس وظيفية بحتة بدلًا من الأسس الأخلاقية أو السياسية، بهذا الشكل يرى شميت أن التكنولوجيا تساهم في إزالة الروح والبعد اللاهوتي من السياسة وتحويلها إلى عمليات تقنية.

.

إن الفهم القانوني عند شميت يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم السيادة وفكرة القرار في حالات الطوارئ. في نظر شميت القانون ليس مجرد مجموعة من القواعد أو النصوص الجامدة بل هو ديناميكي ويتجلى في القدرة على اتخاذ القرارات في لحظات الأزمات أو الحالات الاستثنائية.

إن القوة الحقيقية للقانون عند شميت ليست في القواعد القانونية العادية، بل في القدرة على تعليق تلك القواعد عندما تقتضي الضرورة ذلك. يعتقد شميت أن القانون يتأسس ويظهر بشكل حقيقي في حالة الاستثناء، إن الفهم القانوني هنا يتجاوز التطبيق الروتيني للقانون، ليشمل القدرة على التصرف خارج الإطار القانوني التقليدي عند الضرورة.

لقد كان شميت مهتمًا بالمسائل اللاهوتية وتأثيراتها على السياسة والقانون. كان يرى أن اللاهوت يمكن أن يكون له تأثير عميق على فهم السلطة والسيادة. بالنسبة له، كانت المفاهيم اللاهوتية مثل مفهوم السيادة والاوامر العليا تؤدي دورًا في تشكيل الأسس التي يقوم عليها القانون والسياسة.

ولم تكن هذه المفاهيم الثلاثة (اللاهوت – القانون – التكنولوجية) منفصلة عن بعضها ولكنها كانت متشابكة فيما بينها، حيث أن المفاهيم اللاهوتية يمكن أن تؤثر على كيفية فهمنا للسلطة القانونية والسيادية والتكنولوجية. رغم أنها لم تكن محورية في أعماله. وتلعب هذه المفاهيم دورًا في التأثير على طريقة ممارسة السلطة وتطبيق القوانين في العصر الحديث.

يمكننا القول إن شميت قدم تحليلًا عميقًا حول كيفية تداخل جوانب القانون واللاهوت والتكنولوجيا في تشكيل أنظمة السلطة والسيادة موضحًا التأثيرات

(*) هذا البحث مستل من رسالة الماجستير الخاصة بالباحثة، وهي بعنوان: [فلسفة كارل شميت السياسية]، وتحت إشراف: أ.د. شعبان عبد الله محمد - كلية الآداب – جامعة سوهاج & أ.م.د. حمدي عبد الحميد محمد – كلية الآداب – جامعة سوهاج.

المتبادلة بين هذه المجالات. وسوف أتناول في هذا الفصل العلاقة بين التكنولوجيا والقانون عند شميت وكيف أنهما يؤثران على السياسات وأطر الحكم، وتأثير الابتكارات التكنولوجية على النظم القانونية والسياسية، ويبحث في كيفية تكيف القوانين مع التغيرات التكنولوجية وكيفية استخدام التكنولوجية في تشكيل السياسات.

وقد اقتضى الأمر تقسيم هذا الفصل (اللاهوت والتكنولوجية والقانون) إلى ثلاثة مباحث، المبحث الاول تحت عنوان (المنظور التكنولوجي والقانوني للسياسة) إن المنظور التكنولوجي القانوني للسياسة هو إطار تحليلي يستخدم لفهم كيفية تأثير التكنولوجيا والقانون على العمل السياسي والسلطة داخل المجتمع. والمبحث الثاني تحت عنوان (جدلية العلاقة بين اللاهوت والقانون) وفيه أعرض للعلاقة الجدلية بين اللاهوت والقانون والتكنولوجيا عند شميت وكيف أنه موضوع مركزي في فكرة السياسي القانوني حيث يجادل شميت بأن هناك ارتباطًا جوهريًا بين المفاهيم القانونية خاصة فيما يتعلق بفكرة السيادة. والمبحث الثالث بعنوان (الفكر القانوني) وفيه أتناول فكر شميت القانوني حيث يرى أن القانون ليس مجرد نصوص جامدة بل هو أداة في يد السلطة السيادية التي يمكنها تجاوزه عندما تتطلب الظروف ذلك.

المبحث الأول: المنظور التكنولوجي والقانوني للسياسة

في معالجة " دريدا "المطولة لفكر شميت يبدو شميت مقيدًا بعقلانية محسوبة ومسيطرة، وفي هذا الإطار يتصور فكر شميت الفرد باعتباره ذاتًا عفوية تنخرط مع الآخر بطريقة فضولية وحاسمة في كلا من القانون والسياسي[١]. كما أن القرار السيادي في حالة الاستثناء ليس سوى النتيجة الاخيرة لمفهوم شميت للذات[٢].

وتكشف ملاحظات "دريدا" عن القانون عند شميت عن توتر أو حتى عدم اتساق في فكر شميت فمن ناحية، يحاول شميت التمييز بين العقلانية القانونية والعقلانية التقنية ومن ناحية أخرى تظهر العقلانية القانونية في حالة الاستثناء، علاوة على ذلك يبدو فكر شميت بالنسبة لـ "دريدا" بمثابة دفاع ضد ما سياتي. إن

[1])Bendersky,josepn w:Carl Schmitt: theorist for the reich op.cit, P.45.

[٢]) مفهوم شميت للذات مرتبط بفكره السياسي خاصة فيما يتعلق بعلاقته بمفاهيم السيادة والصديق والعدو، كان شميت يركز بشكل كبير علي العلاقة بين الدولة والسيادة، وقد رأى أن الذات (الفرد ٠ الجماعة) تتحدد من خلال علاقتها بالاخرين.حيث أن تحديد العدو هو فعل اساسي لتحديد الهوية السياسية. ويربط شميت الذات بمفهوم السيادة فهي التي تمكن الذات (الدولة أو السلطة) من تأكيد وجودها من خلال القدرة على اتخاذ قرارات حاسمه. ووفقا لشميت لا توجد ذات سواء فردا أو جماعة إلا من خلال وجود العدو، العدو ليس بالضرورة عدوا شخصيا أو اخلاقيا ولكنه ذلك الذي يهدد الوجود أو الكيان الذي تمثلة الذات، هذا التمييز بين الصديق والعدو هو ما يجعل الهوية السياسية واضحة.

أفكار "شميت" عن التكنولوجيا مبعثرة في كل كتاباته سواء في اللاهوت أو السياسة أو القانون أو الفن ولم يخصص لها مؤلف محدد[٣].

من خلال الكشف عن الروح الكامنة وراء الألة، يصبح شميت في وضع يسمح له بانتقاد أساس التكنولوجيا ذاته، اكتشاف حدودها كطريقة للفهم ومقدماتها التي لا جدال فيها وبالتالي مقارنتها بأنواع أخرى من الفهم. وهنا سنلقي الضوء على مقارنة شميت بين العقلانية التكنولوجيا والعقلية القانونية، ليس فقط لفهم مفهوم شميت للعقلانية التكنولوجية ولكن؛ أيضًا للعقلانية القانونية[٤].

التكنولوجيا هي نوع معمم من العقلانية ويهدف إلى تحديد العلاقات أو التسلسلات الثابتة بين الظواهر المحسوسة التي تسمح بفهمها بموجب قاعدة عامة وهدفها هو الوصول إلى ما هو قابل للحساب ويمكن التنبؤ به فى الواقع يقول شميت: "في ظل التكنولوجيا كل شئ قابل للحساب ". إن التكنولوجيا في الوقت نفسه الذي تكتسب فيه امكانية الحساب والتنبؤ والسيطرة تتضاءل أيضًا في القدرة على الفهم لتنظيم البيانات وتحويلها إلى لا شئ سوى تجسيد لقاعدة ضمن سلسلة من الحالات[٥]. بمعنى أن التكنولوجيا تحاول فهم العالم عبر تحديد العلاقات الثابتة بين الظواهر المحسوسة، والهدف هنا هو جعل العالم مفهومًا وقابلًا للتنبؤ عبر قواعد رياضية ومنطقية. إن التكنولوجيا تجعل كل شي قابل للحساب. فالتكنولوجيا تسعى إلى تحليل كل شئ بطريقة رقمية ومنهجية، وبذلك فإنها تقلل من قدرتنا على الفهم العميق للظواهر. وإذا كانت التكنولوجيا تنظم البيانات بشكل ميكانيكي إلا إنها لا تضع في اعتبارها الجانب الإنساني وغير المحسوس وبذلك تحيل التكنولوجيا كل شئ إلى سلسلة من البيانات والمعطيات التي يتم معالجتها وفق قواعد ثابتة

ومع تطور التكنولوجيا أصبح البشر منغمسين تدريجيًا في سباقات اجتماعية عقلانية للغاية جنبًا إلى جنب مع زيادة امكانيات السيطرة على البشر من قبل البشر يمثل الوجود الإنساني أن يصبح سطحيًا، بحيث يتم تحديد الآلة من قبل المنتج والخدمة التي تقدمها للبشر والتنبؤ بذلك، إن التصرف في عالم مصطنع بشكل متزايد يستلزم العمل على واقع مخطط ومفبرك بشكل متزايد. وفي هذا السياق فإن الأفراد يهتمون بكل شئ ولكنهم لا يستلهمون أي شئ. إن التكنولوجيا ليست مجرد آلة ولكن؛ أولا وقبل كل شئ هي نوع من الفهم[٦]. بمعنى، لقد بات البشر محاصرين في عوالم مصطنعة تم تصميمها وتخطيطها بشكل متزايد وفقًا

---

[3]) Schmidt, Anna: "The Problem of Carl Schmitt's Political Theology", P. .

[4])G.marshall,Hans georg Gadamer ،truth and method ،trans ans.revised by joel weinsheimer and dpnaldtr London:Bloomsbury ،2013,p.98.

[5])Schmitt,carl (1919): political romanticism.op.cit.p.121.

[6]) Kieran tranter and Edwin bikundo:Carl Schmitt and the buribunks: technolog ،law,literature،,New York,2022 p.50.

للمعايير التكنولوجية، في هذا السياق تصبح التكنولوجيا أكثر من مجرد آلة، إنها تشكل نوعًا من الفهم. وأعتقد أن هذه الوفرة في المعلومات والقدرات لاتغني عن التجارب الإنسانية العميقة أو المعاني الشخصية. ومن المهم أن نستخدم التكنولوجيا كأداة وليس كمرشد أو حاكم للطريقة التي نعيش بها حياتنا.

وفي هذه النصوص المستشهد بها كأمثلة يشدد "شميت " على استثنائية الوجود الإنساني وهشاشة الحياة الطبيعية التي تهدف التكنولوجيا والفهم التقني القانوني إلى العمل عليها، وترتكز هذه الحالة الطبيعية على خلفية من عدم التحديد، والتي تنشأ منها تلك الحالة الطبيعية والتي ترتبط بها حتمًا، يمكن للاستثناء دائمًا اختراع الحالة الطبيعية ويغير الظروف المعتادة بشكل جذري اذن في النصوص المقتبسة، يظهر التوتر بين قدرة العقل البشري على معرفة الأشياء والتحكم فيها بطريقة طبيعية من ناحية وعدم التحديد الأساسي للوجود من ناحية أخرى[٧]. ونفهم من ذلك، أن شميت يشير إلى التوتر الأساسي بين محاولة الإنسان فهم الواقع والسيطرة عليه باستخدام التكنولوجيا من جهة وبين الطبيعة الاستثنائية والهشة للوجود الإنساني. العقل كما يراه شميت يسعى دائمًا إلى تنظيم العالم، بينما هناك دائمًا احتمال أن تأتي ظروف استثنائية أو أزمات تغير هذا النظام وتعيد تشكيل الواقع. أعتقد أن التوتر بين النظام والفوضى بين العقلانية والغموض هو جزء لا يتجزأ من التجربة الانسانية، التكنولوجيا والقانون يمكن أن يوفران بعض السيطرة؛ لكنهما لايستطيعان إلغاء الهشاشة الأساسية للوجود الإنساني.

وفي الجزء الأول من "قوة القانون" وهو النص الذي يتعامل فيه " دريدا" مع الفهم القانوني لا توجد أي إشارة الي شميت؛ فدريدا " لا يشير إلى مؤلف "شميت " "القانون والحكم " وهو العمل المبكر الذي يتناول فيه "شميت " النوع القانوني من الفهم في الوضع الطبيعي، إن هذا الاغفال جدير بالملاحظة بالنظر إلى أوجه التشابه بين النصين. لقد تم رسم نظرية شميت " في الفهم القانوني لأول مرة في مؤلفه " القانون والحكم" الذي يدعوا إلى فهم منفتح النظر إلى القضية وعمقها الوجودي[٨].

في مؤلف "الديكتاتورية" يميز شميت" بين نوعين من الديكتاتورية: أولًا: " ديكتاتورية مفوضة أو قضائية[٩] " وثانيًا: " ديكتاتورية ذات سيادة[١٠] " وكلاهما

---

[7]) Arendt، hannah:essays in understanding 1930 ،1954 (formation ،exile ، and totalitarinism

[8])Weber,max،: the vocation lectures,trans by Rodney livingstone، ed، and with an introducation by David owen ،and tracy b.strong, Indianapolis, hackett:2004.

[٩]) الديكتاتوريه المفوضة: هذا النوع من الديكتاتورية يتمثل في تولي السلطة لفترة مؤقته بهدف التغلب علي أزمه أو موقف حرج يهدد النظام القائم. الهدف الاساسي هو استعادة النظام القانوني

تقدم تبريرًا للديكتاتورية للتغلب على موقف حرج بهدف استعادة الوضع الذي يمكن أن تكون فيه المعايير القانونية صالحة للتطبيق مرة أخرى. إن المفهوم القانوني للديكتاتورية يهتم ويبحث عن تبرير لأزمة سابقة للنظام القضائي يجب التغلب عليه وعلى النقيض من ذلك تتظاهر الديكتاتورية السيادية بانتاج نظام جديد جذريًا[١١]. وأعتقد أن شميت يطرح تمييزًا دقيقًا بين الأشكال المختلفة للديكتاتورية، وهو ما يجعلنا نتأمل في طبيعة السلطة وكيف تستخدم أوقات الأزمات، فالديكتاتورية المفوضة هي وسيلة مؤقتة لاستعادة النظام في ظروف استثنائية؛ لكنها تظل مرتبطة بالنظام القانوني القائم وتسعى إلى حمايته، بينما السيادية تطرح إشكالية أكبر فإنها لا تهدف فقط إلى التغلب على الأزمة، بل تسعى إلى اعادة تشكيل النظام بالكامل وهذا النوع يمثل خطرًا لأنه يمكن أن يستخدم لتبرير تحولات سلطوية طويلة الأمد قد تكون ضارة للحريات والحقوق.

المبحث الثاني
جدلية العلاقة بين اللاهوت والقانون

في كتابه "اللاهوت السياسي" يكتب "شميت " "إن جميع المفاهيم المهمة للنظرية الحديثة للدولة هي في أساسها مفاهيم لاهوتية علمانية "[١٢]. وفي رسالة إلى " جاكون توتس" (١٩٧٧) يقول: "كل ما يزال يشغلني اليوم هو بالنسبة لي مسألة لاهوت "يحتوي اثنين من مؤلفات شميت على عبارة اللاهوت السياسي في عناوينهما. لقد تخللت العقيدة اللاهوتية أو التلميحات إلى الكتاب المقدس أعمال شميت، ومن خلال تجميع النصوص بدقة تمكن " هاينريش ماير " من التوصل إلى نتيجة مفادها أن فكر شميت يرتكز على الايمان بالوحي، إن مركز فكر شميت هو ايمانه بالوحي، إن اللاهوت السياسي هو التوصيف الأكثر دقة لعقيدة شميت[١٣].

وفي كتابه عن "ليو شتراوس" و" كارل شميت "يقدم " ماير" توضيحات اضافية بشأن لاهوت شميت السياسي وموقفه باعتباره لاهوتًا سياسيًا ويصرح أننا

الموجود بحيث يمكن تطبيق المعايير القانونية مرة اخري بمجرد انتهاء الأزمه، بمعني اخر هذه الديكتاتورية تفوض لأداء دور محدد وهو تجاوز الإزمه، ثم تعود الأمور إلى النظام الطبيعي.

[١٠]) الديكتاتورية السيادية: على العكس من الديكتاتورية المفوضه فالديكتاتوريه السيادية تتظاهر بأنها تنتج نظاما جديدا بالكامل، بدلا من مجرد استعادة النظام القانوني القديم، تسعي هذه الديكتاتوريه إلى إعادة تشكيل النظام القانوني والاجتماعي بشكل جذري الهدف هو خلق واقع جديد يتجاوز المعايير السابقة تماما.

[11])Schmitt, carl: dictatorship: from the origin of the modrn concept of sovereignty to proletarian class op.cit p.127.

[12])Ibid.p,85.

[13]) Rae,gavin: the problem of political foundations in Carl Schmitt and Emmanuel Levinas,(London:palgrave macmillan ،2016) p,213.

في مواجهة اللاهوت السياسي فإننا نواجهه في المقام الأول موقفًا وجوديًا، وقدم " مـاير" توضـيحًا آخـر عـام (١٩٩٨) وهـي أن اللاهـوت السياسـي هـو مركـز لفكـر شميت وأن طبيعة فكرة السياسي اللاهوتي لا تؤثر في كل تفاصيله، وينبغي للمرء ألا يخلط بين العالم والمفكر[١٤].

كذلك يقدم " ماير" توضيحًا آخر ويذكر أن الجهد المبذول لتحديد فكر شميت لا يعني اختزال نشاطه في المضامين العقائدية فقط أن المهمة التي يفرضها " ماير" على نفسه هي تجاوز ما هو ظاهري إلى التعمق في مركز أو جوهر فكر شميت نفسه[١٥].

وبالنسبة لـ شميت يحتل القانون كشكل من أشكال الفهم مكانًا وسطًا بين اللاهوت والتكنولوجيا، وكما هو الحال مع التكنولوجيا، فإن تأملاته في اللاهوت تساهم في جعل نطاق وحدود فكره القانوني أكثر وضوحًا. ويمكن للمرء أن يميز أربع علامات لاهوتية مميزة في نصوص "شميت ": أولًا: يفتح المجال للتعالي شئ ما وهو مالا يتحقق بالتكنولوجيا بل يتحقق بالقانون. ثانيًا: يعترف اللاهوت بمعنى منبثق من هذا التعالي، بمعنى أن نسقط تصوراتنا اللاهوتية على مجال القانون والتكنولوجيا. ثالثًا: يميل اللاهوت إلى تفضيل الغاية وبالتالي تهميش مسألة الوسيلة. رابعًا: لا يحدد علم اللاهوت شروط الفهم بشكل كاف[١٦]. وتلخيصًا لما سبق، فالقانون على عكس التكنولوجيا، يتيح إمكانية التعالي أي أنه يفتح المجال لما هو أسمى، كذلك يسمح اللاهوت لنا باسقاط مفاهيمنا الروحية والدينية على مجال القانون والتكنولوجيا.

يمكننا التميز بين أنواع مختلفة من اللاهوت، النوع الأول: هو الذي يعترف بالحقيقة عن طريق الايمان المجرد وهنا يمكن الحديث عن غياب المنهج والسيطرة المعرفية بمعنى أن اللاهوت يسد الطريق لـ التفكير المنطقي. إن اللاهوت الذي يتم فيه افتراض بعض المعتقدات الدينية من خلال الايمان فإنه يستخدم الفكر لاغراض عديدة؛ ولكن ليس للفكر المستقل الذي يهدف إلى تبرير المعتقدات الدينية والتشكيك فيها. النوع الثاني: اللاهوت العقلاني وهنا يكون الايمان ملحوقًا بالفكر، والفكر هنا ليس مشروطًا بالإيمان إلى الحد الذي يجعل التفكير التأملي النقدي غير

[14])Drury,shadia b: the political ideas of leo strauss(, new York palgrave macmillan، 2005). P,99.

[15])Ibid.p,99.100.

[16])Cary,antonie: Carl Schmitt's critique of liberal international legal order between 1933 and 1945,leiden journal of international law ،vol,11(,2001) p.76.

ممكن[١٧]. ونستنتج من هذا وجود نوعين من اللاهوت (اللاهوت الذي يعتمد على الايمان المجرد) في هذا النوع من اللاهوت يتم قبول الحقائق الدينية من خلال الايمان المجرد وفي هذا السياق الفكر يستخدم لخدمة الدين وليس كأداة للتشكيك أو التحقق من المعتقدات الدينية. والنوع الثاني من اللاهوت (اللاهوت العقلاني) في هذا النوع يعتبر الفكر العقلاني جزء لا يتجزأ من الإيمان. الفكر هنا غير مشروط تمامًا بالايمان بل يتيح مساحة للتفكير النقدي والتأمل، الايمان يظل هنا مهمًا ولكنه ملحق بالفكر. ومن وجهة نظري، أن العلاقة بين الدين والعقل لهي علاقة جدلية وكلاسيكية في الوقت نفسه، أعتقد أن العقل يدعم الايمان ويساعد على فهمه لكن بعض الحقائق الدينية تبقي غير قابلة للفهم الكامل من خلال العقل وحده، ويجب قبولها بالايمان. في الدين الاسلامي ليس هناك ثمة تعارض بين العقل والدين بل في مواضع كثيرة في القرآن حثنا ديننا الحنيف على إعمال العقل والتفكير والتأمل ويكفي أن أول أية أنزلت في القرآن هي " اقرأ باسم ربك الذي خلق " (سوره اقرأ، الايه ١) وإذا كان العقل والدين من عند الله فليس ثمة تعارض بين هذين المخلوقين.

وعند التمييز بين القانون واللاهوت يفترض شميت كما هو الحال عندما يميز القانون عن التكنولوجيا، مفهوما للقانون أوسع بكثير من المعتاد، يمتد القانون إلى كامل نطاق الوجود الإنساني ويتم تحديده من خلال طريقة الفهم التي يقدمها وليس من خلال موضوع دراسته، وقد رأينا أن القانون كشكل من أشكال الفهم يبرز من التوتر بين الوضع والقواعد والمفاهيم[١٨]. القانون عند شميت ليس فقط مجموعة من القواعد الموضوعية التي تحكم سلوك الأفراد والمجتمع، بل هو طريقة لفهم كيفية تنظيم الحياة البشرية، والقانون بهذا الشكل يصبح إطارا لفهم الحياة السياسية والاجتماعية، وحتى الثقافية. وأعتقد أن هذه الرؤية للقانون توسع حدود القانون التقليدي، ليتعامل مع التحديات الاجتماعية والسياسية بشكل أكثر مرونة، فالقانون ليس مجرد وسيلة لإدارة النزاعات أو الحفاظ على النظام، بل هو أداة معرفية تساعد المجتمع على فهم ذاته وتنظيمه.

إن قرب القانون مع اللاهوت يبدو على قدم المساواة مع تأكيد شميت على أن جميع المفاهيم الهامة للنظرية الحديثة للدولة هي مفاهيم لاهوتية علمانية، ويوضح فكرة علمنة المفاهيم اللاهوتية في المجال السياسي بأمثلة كثيرة على سبيل المثال / تحويل فكرة الخطيئة إلى المفهوم السياسي لطبيعة الإنسان، وتجاوز الله في مواجهة العالم إلى تجاوز السيادة في مواجهة الدولة. إن العلاقة بين المفاهيم القانونية واللاهوتية كما يتصور شميت لا تحدث فقط بسبب " التطور التاريخي"

[17])Meier,Heinrich: the lesson of Carl Schmitt: four chapters on the distinction between political theology and political philosophyop.cit.p,210.

[18])Mouffe ،Chantal: which world order: cosmopolitan or muhipolar ، ethical perspectives، vol.15(,2008)،p.232.

لنظرية الدولة من اللاهوت؛ ولكن أيضًا بسبب بنيتها المنهجية، إن تصريحات شميت حول الفرق بين القانون واللاهوت التي قدمها تفقد في النهاية صحتها[١٩]. بمعنى إن ما يعتبر الآن مفاهيم سياسية أو قانونية له جذور في المفاهيم اللاهوتية القديمة. ومن وجهة نظري فإن شميت يقدم رؤية معقدة عن العلاقة بين القانون واللاهوت، ويشير إلى أن التطور السياسي لا يمكن فصله عن الأسس اللاهوتية التي استندت اليها المفاهيم القانونية، مما يفتح مجالًا للتفكير في كيفية تأثير المفاهيم الدينية على النظام السياسي الحديث، حتى بعد أن أصبحت هذه الأنظمة علمانية. وهذا يعزز الفهم العميق للسياسة والقانون باعتبارهم متأصلين في المجال الديني والثقافي للمجتمعات.

ومع ذلك في تأسيس هذه العلاقة لا يعترف شميت في الواقع بأن القانون كشكل من أشكال الفهم هو نظام مؤسس على العقيدة والإيمان الديني بل على ما يسميه شميت (علم اجتماع المفاهيم القانونية[٢٠]. ومن المهم تحديد فهم شميت لهذا التخصص من أجل تمييز معنى إدعاءاته وتحديد ما يمكن أن نسميه الاستخدام غير السليم لمصطلح (علم اللاهوت)[٢١]. وإني اتفق مع ما ذهب اليه شميت من أن القانون ليس مجرد نظام مغلق يعتمد على النصوص أو المبادئ القانونية المجردة، بل يتأثر بالمجتمع وتفاعلاته لذلك لفهم القانون يجب دراسة المجتمع والسياقات التاريخية التي تؤثر عليه.

ويهدف (علم اجتماع المفاهيم) إلى اكتشاف البنية المنهجية للتصور الفلسفي لعصر ما ومقارنة هذا البناء المفاهيمي بالبنية الاجتماعية الممثلة لمفاهيم عصر معين، إن علم الاجتماع هذا لا يؤسس أو يبرر القانون عن طريق اللاهوت والايمان بالوحي المسيحي وبدلًا من ذلك يحاول " علم اجتماع المفاهيم "عند شميت توضيح وتحديد حقيقة اللاهوت أو الميتافيزيقا لعصر معين، ويحاول أيضًا "علم اجتماع المفاهيم" توضيح التصور القانوني لتلك الحقبة، كذلك تحديد طبيعة العلاقة بين اللاهوت والقانون[٢٢]. بمعنى يحاول علم اجتماع المفاهيم فهم كيف تعكس المفاهيم القانونية والفلسفية رؤية المجتمع في حقبة زمنية معينة، ويحاول هذا العلم أن يحدد كيف تفكر المجتمعات في المفاهيم المتعلقة بالله أو الميتافيزيقا في تلك الفترة، وكيف ترتبط هذه الأفكار بالقانون والسياسة. وإني أعتقد أن هذا التحليل

---

[19])Ibid,p.240.

[٢٠]) علم اجتماع المفاهيم القانونية عند شميت يشير إلى دراسة وتحليل العلاقة بين المفاهيم القانونية والمجتمع، مع التركيز على كيفية تشكيل هذه المفاهيم، وتطورها ضمن سياق اجتماعي سياسي وتاريخي، يري شميت ان المفاهيم القانونية، مثل السيادة والقانون، لا تنشأ فقط من مبادئ قانونية مجردة، بل هي انعكاس للتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحدث في المجتمع.

[21])Schwab,George: the challenge of the exception op.cit,p.198.

[22])Segey ،alon: thinking and killing: philosophical discourse in the shadow of the third reich، (boston and berlin: walter, 2013)، p. 70.

الذي يقدمه شميت حول علم اجتماع المفاهيم يفتح آفاقًا لفهم أعمق للكيفية التي تتداخل فيها الأفكار الدينية والفلسفية مع القانون والسياسة،

ويواصل " شميت" القول ان الميتافيزيقا هي التعبير الأكثر كثافة وأوضح عن عصر ما، وفي هذا السياق لا يتم النظر إلى الميتافيزيقا ولا اللاهوت بمعنى نظام مشروط بالايمان، يرى شميت هنا اللاهوت أو الميتافيزيقا على أنها صورة العالم التي خلفتها حقبة معينة[٢٣]. ومن وجهة نظري اعتقد أن شميت يقدم فكرة مهمة ومثيرة للاهتمام حول دور الميتافيزيقا في تشكيل الرؤية السياسية والقانونية لعصر ما، ومن وجهة نظري هذه الفكرة تساعدنا على فهم كيفية تأثير الأفكار الفلسفية حول الوجود على الحياة العملية وخاصة في السياسة والقانون، بدلا من النظر للميتافيزيقا واللاهوت على أنهم أمور دينية بحتة، إنهما يشكلان الأساس الذي يقوم عليه التفكير السياسي والقانوني في أي عصر.

الميتافيزيقا ليست محصورة في المجال الديني فقط، بل يمكن أن تشمل أيضًا المنهجيات والتصورات العلمية التي كانت سائدة في تلك الفترة. واني أرى أن شميت يقدم تحليلًا شاملًا لكيفية تأثير الميتافيزيقا في التفكير عبر العصور، من خلال إدماج العلم كجزء من الميتافيزيقا، وهذا بدوره يعزز من الفكرة القائلة بأن الميتافيزيقا ليست ثابتة بل متغيرة وتعكس الروح العامة لعصر معين.

وفي سياق " علم اجتماع المفاهيم القانونية " عند شميت فإن نظرية الدولة بدورها هي التصور المفاهيمي الأساس لمؤسسات عصر معين، وهذه النظرية عن الدولة تعتبر في مراحلها المختلفة حقيقة دون الاهتمام بمزاياها في كل مرحلة من تلك المراحل[٢٤]. وتوضيحًا لما سبق، يشير شميت إلى أن نظرية الدولة في أي عصر هي التصور المفاهيمي الأساسي الذي يعبر عن المؤسسات والسياسات في ذلك العصر بمعنى آخر، نظرية الدولة ليست مجرد مجموعة من القوانين أو القواعد، بل هي تعبير عن الفهم العام لطبيعة السلطة والسيادة والعلاقة بين الحاكم والمحكومين في حقبة زمنية معينة.

بالنسبة لـ شميت فإن تجاهل المتعالي والاستثنائي ليس امرًا غير مقبولًا من الناحية النظرية فحسب وإن انكسار المضمون الميتافيزيقي له أيضًا نتائج عملية سلبية. إن جوهر العقلانية التكنولوجية هو تطرف يعيق النظر بشكل مناسب لما هو ملموس واستثنائي للوجود[٢٥]. بمعنى أن تجاهل أو استبعاد المتعالي ليس فقط أمرًا خاطئًا من الناحية النظرية، بل له أيضًا نتائج عملية سلبية. بعبارة أخرى الميتافيزيقا أو الفهم العميق للوجود لا يمكن تجاهله أو استبعاده دون أن يترتب على ذلك تأثيرات ضارة على الواقع العملي كذلك فان انكسار المضمون الميتافيزيقي أو

---

[23])Ibid ،p77.
[24])Ibid ،p.166.
[25])Ibid، p. 231.

تهميشه ووضعه جانبًا سيؤدي إلى ظهور مشكلات عملية كذلك فإن العقلانية التكنولوجية المتطرفة التي تركز فقط على ما هو ملموس وقابل للقياس تخلق عائقًا امام القدرة على النظر بشكل شامل لما هو متعالي واستثنائي. كذلك يرى شميت، أن جوهر العقلانية التكنولوجيا هو نوع من التطرف الذي يحد من قدرتنا على التعامل مع الوجود بكل مشتملاته لأنه يحصر الفكر في إطار ضيق ومادي متجاهلًا البعد الغير محسوس كالميتافيزيقا التي لا يمكن تفسيرها بالعقلانية البحتة. اعتقد أن شميت يحذر من أن الرؤية الضيقة للعالم التي تعتمد فقط على العقلانية قد تؤدي إلى تقليل فهمنا للعناصر الأكثر تعقيدًا واستثنائية في حياتنا الاجتماعية والسياسية.

إن تفسير " هاينريش ماير[٢٦] " الذي بموجبه يتحدد فكر شميت من خلال إيمانه بالوحي يستند إلى إجراء يتكون أولًا: من فصل الفلسفة أو الفكر المستقل عن اللاهوت، ثانيًا: في الاهتمام بإشارات شميت الدينية أو اللاهوتية وجمعها كأدلة وثائقية. ومع ذلك يغفل " ماير " المهام الضرورية للتحقق من صحة تفسيره إذا كان لتفسيره أن يكتسب قيمة علمية[٢٧].

إن فكر شميت يتكون في الغالب من تأملات قانونية وسياسية حول الدولة الحديثة وعلى أنواع الدول المختلفة حسب وظيفتها السائدة، وعلي سيادة القانون الليبرالية والديمقراطية، على الأزمة والتغلب في نهاية المطاف على الدولة، على مساحات كبيرة، وعن تطور مفاهيم القضاء بشأن التفسير القضائي، وعلي المعيارية القانونية الوضعية، وعلى القانون كنظام ملموس، على البرلمانية، على الديكتاتورية، حول أزمة جمهورية " فايمر"، حول النظرية السياسية الليبرالية، والاصدارات المختلفة للاشتراكية، على الحزبي منذ نشأته حتى زمن شميت وحول مفاهيم الدستور وتطورها. بشأن الحقوق الأساسية والضمانات المؤسسية، بشأن التمثيل السياسي، حول مفهوم القيم وانعكاساتها على المجال القانوني والسياسي، عن الحرب ومفاهيمها المختلفة، على القانون الدولي، وما إلى ذلك وهلم جرا[٢٨].

ومن ناحية أخرى فإن الطابع القانوني والسياسي الغالب لعمل شميت يتجلى في الاستقبال الهائل الذي حظي به منذ البداية، وبغض النظر عما إذا كان هذا

---

[٢٦]) هاينر ماير Heinrich Maier كان كاهنا كاثوليكي نمساوي وزعيم لحركة مقاومه ضد النازية خلال الحرب العالمية الثانية، ولد في عام ١٩٠٨ وأصبح معروفا بدوره في تنظيم شبكه مناهضة للنازية تعمل على تسريب معلومات مهمة حول الانشطة العسكرية والصناعية لالمانيا النازية إلى الحلفاء.

[27])Meier,Heinrich(ed): Carl Schmitt and leo strauss: the hidden dialogue، trans.by: j. harvey lonax،(Chicago: the university of Chicago press, 1995),p.221.

[28])Kennedy, Ellen: Constitutional Failure: Carl Schmitt in Weimar, op.cit, p. 180.

الاستقبال يؤيد أو يرفض مبررات شميت، فالحقيقة هي أنه يهتم بالأهمية النظرية لشميت وأعماله. بدلًا من مجرد اعتبارها تعبيرًا عن ايمان " شميت"[٢٩].

إن التأملات القانونية والسياسية التي تشكل الغالبية العظمي من أعمال شميت، إلى جانب استقبال أفكاره، تجعل المطالب المتعلقة بتفسير " ماير" أكثر إلحاحًا، أي المطالبة بالنظر في القراءة البديلة وشرح الطريقة التي يعمل بها الايمان كأساس محدد لفكر " شميت"، بما في ذلك أهم تأملاته القانونية والسياسية. وبدلًا من ذلك يبدو أن " ماير" يكتفي بجمع ملاحظات شميت الدينية أو اللاهوتية وبالتأكيد أن فكر شميت محددا لاهوتيًا بناءا على جل هذه الملاحظات[٣٠].

ويمكن توضيح النهج الذي اتبعه " ماير" من خلال مثالين صارخين / أولا: ذكر "ماير " أن نقد شميت للمعيارية له معنى أخلاقي وهو في النهاية لاهوتي، كذلك تتجاهل وجهة نظر" ماير " الحقيقة السيئة السمعة المتمثلة في أن نقد شميت للمعيارية مبرر بسبب أوجه القصور النظرية في ذلك الموقف، يهتم شميت بكيفية تجاهل المعيارية، لأن القاعدة تفترض مسبقًا وضعًا منظمًا كشرط لفاعليتها وصلاحيتها في حالة الفوضى فإن مفاهيم القاعدة ليس لها قابلية للتطبيق على أرض الواقع وبالتالي تفقد القاعدة إلزامها[٣١]. ينتقد شميت " المعيارية" وهي النظرية التي تعطي الأولوية للقواعد والمبادئ الأخلاقية كأساس لتنظيم الحياة السياسية والإجتماعية، يرى شميت أن المعيارية تفترض إن هناك نظامًا مستقرًا ومنظمًا يسمح بتطبيق القواعد بشكل فعال؛ لكن في حالة الفوضى والأزمات، تفقد هذه القواعد فاعليتها لأن الظروف غير النظامية لا تسمح لها بالتطبيق. وبالتالي في رأي شميت، فإن التركيز على المعيارية يتجاهل الواقع السياسي الذي قد يكون غير مستقر، حيث لا يمكن للقواعد أن تؤدي وظيفتها أو أن تكون ملزمة. ومن وجهة نظري، فإننا في حاجة للموازنة بين المعيارية وبين الواقعية السياسية بحيث نستخدم القواعد عندما تكون الظروف مناسبة؛ ولكن نتخذ تدابير خاصة عندما ينهار النظام.

المثال الثاني على نهج " ماير" هو قراءته لأسس شميت السياسية، ففي مؤلف شميت (مفهوم السياسي) يبرر شميت إمكانية الصراع. وبدلًا من قراءة حجة "شميت" في أهميتها النظرية وقيمتها، وبطبيعة الحال، كان بوسع "ماير " أن يلجأ إلى فكرة مفادها أن هذه المذاهب اللاهوتية أو الدينية وغيرها من المذاهب والتأملات ليست جزءا من سياق فكر شميت؛ لكن هذا الادعاء قد يكون صعب المنال، لأن مركز وسياق فكر شميت سيختزل عندئذ في بضع ملاحظات أو فى تلك النصوص التي يخاطب فيها الجمهور المسيحي بشكل صريح. وهناك أيضًا نقدًا

---

[29])Bendersky ،joseph w: Carl Schmitt at nuremberg ،(summer 1987)"special issue on Carl Schmitt",p.69.

[30])Ibid، p.70.

[31])Boyd ، Barbara: profile: Carl Schmitt، dick cheney's eminence grise، executive intelligence review, vol,33، 2006، p 66.

موجهًا لـ " ماير " حيث يتجاهل " ماير " في بحثه الوثائقي وفي تفسيره للتأملات حول الفهم الإنساني التي طرحها شميت بإستمرار في جميع كتاباته. إن أساس أعمال شميت هي فكرة تنبثق وتتبلور من تحليل شروط الفهم الإنساني هي التوتر أو العلاقة بين القاعدة والمفاهيم[٣٢].

بمعنى: ينتقد " ماير " فكر شميت السياسي، حيث يشير ماير أن شميت يبرر امكانية الصراع السياسي كجزء من النظام السياسي؛ ولكن بدلًا من تقييم هذه الحجة بناء على أهميتها النظرية، نجد ان اهتمام ماير ينصب على الجوانب اللاهوتية والدينية التي تظهر في فكر شميت متجاهلًا الجوانب الفلسفية الأوسع في فكر شميت خاصة تلك المتعلقة بالتأملات حول الفهم الانساني. واعتقد أن شميت لم يكن مهتمًا فقط بالصراع السياسي بصفته ظاهرة لاهوتية، بل قام بتحليل معقد للعلاقة بين القواعد والمفاهيم وكيف تؤثر الظروف الإجتماعية والسياسية على القواعد التي تحكم المجتمعات.

وهناك العديد من التلميحات إلى الدين والايمان بالوحي وكذلك اللاهوت منتشرة في جميع أنحاء عمل شميت وفي بعض الحالات يعبرون عن دوافع شميت، عندما يعرف عن نفسه على سبيل المثال بأنه " كاثوليكي " وفي حالات أخرى يشير إلى الدين في سياق تحليل المشكلات الخاصة بالمسيحية، كما هو الحال في " رؤية الكنيسة" أو عندما يكتب عن الكنيسة، أو النظرة المسيحية للتاريخ. وهناك أيضًا مقاطع يتحدث فيها عن نفسه ويربط فكرة بالكاثوليكية كشكل من أشكال العقلانية أو إلى اللاهوت السياسي، تظهر العقائد كتوضيحات للمشاكل السياسية والقانونية أو أنها تنشأ من أجل التاكيد على موضوع ما[٣٣]. وأعتقد أن هذا التحليل يوضح أن الدين لم يكن جزءا موضوعًا هامشيًا في فكر شميت، بل كان جزءا أساسيًا من طريقة تحليله للمشكلات السياسية والقانونية. فهو يرى أن العقائد الدينية تقدم منظوراً عقلانيًا يساعد في فهم السياسة والقانون، يمكننا القول إن شميت استخدم الدين كإطار فكري لفهم تعقيدات السلطة والنظام في المجتمع، ومع ذلك فقد يكون من المفيد أن نلاحظ أن هذا الربط بين الدين والسياسة، قد يثير اشكاليات، خاصة في المجتمعات العلمانية، وعلى الرغم من ذلك لا يمكن إنكار أن شميت قدم تحليلًا فريدًا من خلال دمج الدين مع السياسة مما يعكس تفكيره العميق حول دور العقيدة في تشكيل الفهم السياسي والقانوني.

ويشير شميت أيضًا إلى دين التقنية بوصفه الاعتقاد الذي يحدد التقدم التقني مع التقدم البشري، بل إنه يقول " ان مفاهيم نظرية الدولة هي مفاهيم لاهوتية علمانية " وإن مفاهيم المجال الفكري لها بشكل عام مضامين عقائدية. تدعم هذه

---

[32]) Schmidt, Anna: “The Problem of Carl Schmitt’s Political Theology”, P. .

[33])Freund,Julien: schmitt's political thought op.cit,p.56.

النصوص وجود دافعًا دينيًا عند شميت، وهي أنه يكن تقديرًا كبيرًا للجهود الرامية إلى تنظيم اللاهوت كفرع من فروع المعرفة وانه يعتبر أنه من المناسب البحث في الجذور اللاهوتية والميتافيزيقيا. بالمعنى الواسع ـ للفلسفة القانونية والدينية والمفاهيم السياسية، ومع ذلك هناك انقطاع جوهري أو تناقض بين دوافعه الدينية ومعالجته للمشاكل الفلسفية والقانونية والسياسية، ويتحدد هذا التناقض بأسلوب فهمه القانوني، الذي يمنعه من تأسيس حجة على الايمان بالوحي الالهي[٣٤]. وأعتقد أن ما يمكن استخلاصه هو محالة شميت للربط بين الفلسفة السياسية والدينية، مع اعترافه بأن هذه العلاقة معقدة وغير منسجمة تمامًا. فهو يقدر البعد اللاهوتي في تكوين الفكر السياسي، ولكنه يواجه تحديًا في استخدام الدين كمرجعية صريحة في القضايا السياسية القانونية. وهذه الاشكالية تعكس صعوبة الجمع بين الدين والعقلانية الحديثة التي تسعى لفصل الدين عن السياسة والقانون.

وإذا قمنا بتحليل العلامات التي اقترحها "ماير " لتصوير اللاهوت السياسي، وعلامة شميت على وجه الخصوص، فإن العلامة الثالثة هي أن اللاهوت عقيدة سياسية. إن البحث المفتوح على التعالي[٣٥]، وأن الفلسفة هي البحث في المحايثة[٣٦] هو الأقل ملاءمة لوصف فكر شميت، يمكن النظر إلى شميت بوصفه مفكرا وجوديا[٣٧] قريبًا من تقاليد المؤلفين آمثال / كيركجارد ـ هايدجر ـ دريدا. هذه النقطة قد أشار لها " مايكل مارد ـ " يشير شميت هنا إلى التمييز بين الفكر اللاهوتي والفكر الفلسفي فالتعالي في الفكر الفلسفي يشير إلى البحث عن ما يتجاوز العالم المادي بينما المحايثة تعني التركيز على ما هو داخل العالم المادي اذا فاللاهوت يسعى للتعالي بينما الفلسفة تهتم بالعالم المادي المحسوس. وعلى الرغم من توجهات شميت السياسية إلا انه ينظر اليه كفيلسوف وجودي في بعض الأحيان حيث يشير مايكل مارد إلى أن شميت يتأثر بالأسئلة الوجودية حول السلطة والسيادة والحرية والتي تشغل الفلسفة الوجودية. وفي اعتقادي، هذه المقارنة مثيرة للاهتمام

---

[34])Ibid ،p.60.

[٣٥]) يشير مفهوم التعالي إلى وجود شئ يتجاوز حدود الإدراك البشري أو التجربة الحسية، الفيلسوف الألماني ايمانويل كانط استخدم هذا المصطلح للاشارة إلى الأفكار أو المفاهيم التي لايمكن ادراكها عن طريق الحواس، مثل الزمان والمكان، ولكنها شرط اساسي لكل تجربة انسانية.

[٣٦]) المحايثة: هو مفهوم فلسفي يشير إلى وجود شئ أو قوه ضمن العالم أو الواقع المادي بدلا من أن يكون متجاوزا له أو منفصلا عنه – كما في مفهوم التعالي – بمعني اخر، المحايثة تعني أن الشئ أو القوة، موجودة داخل النظام الذي تتفاعل فيه، وليس خارجه.

[٣٧]) الفكر الوجودي: هو تيار فلسفي يتمحور حول فكرة أن الإنسان هو المسؤول عن اعطاء معنى لحياته وانه يعيش في عالم ليس له معنى مسبق. ترتبط الفلسفة الوجودية بالحرية الفردية والاختيار الشخصي والقلق الناتج عن مواجهه المجهول، ومن اشهر الفلاسفة الوجوديين جان بول سارتر، الذي أكد أن الوجود يسبق الجوهر، مما يعني أن الانسان يوجد اولا ثم يحدد ماهيتة من خلال افعاله واختياراته.

لأن شميت ينظر اليه عادة كمفكر سياسي، لا كفيلسوف وجودي. ومع ذلك، إذا نظرنا إلى فكرة من منظور أوسع، يمكننا رؤية جوانب وجودية في تحليله للسيادة والصراع السياسي. هايدجر على سبيل المثال، يركز على الوجود الانساني ومعني الحياة، في حين أن شميت يحلل السلطة والسيادة كشرط أساسي لتحديد القوانين والشرعية في المجتمع كلاهما يتعامل مع قضايا رئيسة حول معنى الوجود والعلاقات الانسانية.

ومع ذلك ينبغي طرح الأسئلة التالية مرة أخرى فيما يتعلق بعلامة "ماير" الثالثة:

أولًا: ما إذا كان من المناسب كما يفعل "ماير " حصر الفلسفة في مجال المحايث واستبعاد أي بحث فيما هو استثنائي ومتعالي. ثانيًا: سواء كان من المناسب ربط أي فكر باللاهوت كما هو الحال مع فكر شميت[٣٨].

وهنا يجب أن نعود إلى القضايا التي تم تداولها بالفعل، أي تصور شميت للعقلانية التكنولوجية بوصفها طريقة تلاعبية للفهم والتشغيل، مما يترك البشر عرضة لمستويات متزايدة من السيطرة، ويجعل حياتهم سطحية بشكل تدريجي[٣٩]. وبشكل أكثر وضوحًا، يقصد هنا أن رؤى شميت المتعلقة بالسيادة والسيطرة لا تترجم دائمًا إلى توجيهات محددة للعمل السياسي أو الاجتماعي، وإنما تبقى غالبًا في إطار المفاهيم المجردة التي ترتبط بالمجال اللاهوتي. كذلك يري شميت أن التكنولوجيا بما في ذلك العقلانية التكنولوجيا، ليست مجرد أدوات للفهم، ولكنها أيضًا وسيلة للسيطرة على البشر والمجتمعات هذا التصور يظهر أن التكنولوجيا قد تستخدم لأغراض غير متعلقة بالفهم النظري أو البحث العلمي، بل يمكن أن تكون وسيلة لإخضاع البشر والتحكم فيهم بشكل تدريجي، ويعتقد شميت أن فكره يمكن أن يكون صالحًا للعمل من حيث المبدأ؛ لكنه قد لا يوفر توجيهات واضحة للتطبيق في الممارسة اليومية، مما يترك البشر في وضع عرضة للسيطرة المتزايدة.

أما العلامة الثانية فتعتمد إلى حد ما على العلامة الأولى أي أن شميت لاهوتي لأن الأساس المحدد لفكره هو ايمانه بالوحي ومع ذلك، إذا اهتممنا بالجوانب الرئيسة لفكره، فيمكننا إثبات أنها تظهر قيمه نظرية محددة مستقلة. أننا نجد في عمل " شميت" مجموعة هائلة من النصوص، ولا شئ يثبت تطبيق لاهوت غريب عن طريق العقل[٤٠]. بمعنى أكثر وضوحًا، فإن هناك من ينظر إلى شميت باعتباره لاهوتيًا من الدرجة الأولى؛ لكن هذا الحكم يعتمد جزئيًا على العلامة الأولى التي تفترض أن الأساس المحدد لفكر شميت هو ايمانه بالوحي الديني، وإذا نظرنا إلى الأفكار الرئيسة في فكر شميت نجد أن هناك قيمة نظرية مستقلة بعيدًا

---

[38])Ibid,p.66.

[39])Ibid ،p.77.

[40])Mouffe,Chantal: the challenge of Carl Schmitt ,op.cit ،p.90.

عن مجرد الايمان اللاهوتي، وبعبارة أخرى، رغم أن شميت قد ينظر اليه من زاوية دينية فإن أفكاره تحمل بعدًا عقليا وفكريا غير مرتبط فقط باللاهوت.

وينتقد" ماير " أن شميت يشير إلى نفسه على أنه فقيه، فبالنسبة لـ "ماير" فإن الفقيه هو دور علمي محدد في حين أن الفقيه بالنسبة لشميت هو الشخص الذي يهتم بالتوتر بين العقل والواقع، المفهوم وغير الملموس، إن الاعتراف بهذا التوتر يمثل الانقسام بين اللاهوت ومكانة شميت كفقيه[٤١].

وعلى الرغم من انفتاح شميت على التعالي فإن الفقيه يلتفت إلى الطريقة وليس فقط إلى النتيجة إن شميت يمثل فقيهًا مفكرًا واعي بإستثنائية، ولذلك فهو يواجه المتطلب النظري والعملي للتخفيف من أي إشارة إلى ألوهية محددة وقابلة للمعرفة[٤٢]. وبشكل أكثر وضوحًا، يتمتع شميت بقدرة كبيرة على الجمع بين الفهم الفلسفي العميق والعمل القانوني العملي. فهو يدرك أن الفقيه لا ينبغي أن يكون فقط موجهًا نحو تحقيق نتائج. بل يجب أن يكون واعيًا بالمنهج والطريقة التي يتبعها. هناك أيضًا اشارة إلى أن شميت يحاول الإبتعاد عن الأفكار الوهمية أو الغير قابلة للمعرفة، مما يظهر ميلًا نحو الواقعية والعقلانية في فهمه وتطبيقة للقانون. هذه النظرة تظهر عمق فكر شميت وتفرده كفقيه مفكر يجمع بين النظري والتطبيقي بطريقة متوازنة ومتناغمة.

إن إعتراف " شميت" بديناميكية الوجود يرتكز على الاعتراف بالاستثنائي[٤٣] مما يؤدي هذا الاعتراف إلى نوع من التاريخية[٤٤] في فكر شميت وهو ما اشار اليه البعض وتم ربطه مرة أخرى باللاهوت. ومع ذلك فإن تلك التاريخية مثل الاعتراف بالاستثنائي ليست تعبيرًا عن التكييف الايماني[٤٥] لفكر شميت، ولكنه نتيجة مبررة لتأمله النقدي في نطاق الفهم وحدوده وإذا كان الاستثنائي هو أساس الحقائق التاريخية فإن التاريخ يظل حدثًا[٤٦]. النص يعكس محاولة فهم كيف يمكن للفكر السياسي أن يتعامل مع قضايا الديناميكية والتاريخ فكر شميت يركز على كيف يمكن للأحداث غير المتوقعة أو الاستثنائية أن تعيد تشكيل فهمنا للتاريخ والواقع السياسي؛ لكن ما يشير اليه النص هو أن شميت لا يسعى إلى تكييف أفكاره

---

41)Meier, Heinrich:Carl Schmitt and leos strauss، the hidden dialogue, op.cit,p.189.

42)Ibid,p.192.

٤٣) الأعتراف الاستثنائي: يشير إلى موقف أو لحظه يعترف فيها بشئ غير عادي أو غير تقليدي، يمكن أن يكون له تأثير كبير على الأحداث والتاريخ.

٤٤) التاريخية تعني هنا أن الأحداث والافكار تكون مرتبطة بالزمان والمكان، وإنها تتطور وفقا للظروف التاريخية.

٤٥) التكيف الايماني: في هذا السياق يشير إلى احتمال أن يكون الفكر مشروطا بأيديولوجية أو اعتقاد ديني، وهو ما ينفي في النص.

46)Kalyvas,andreas: democracy and the politics of the extraordinary، op.cit,p.223.

وفقًا لمعتقد ديني، بل يتناول الأمور من منظور نقدي، مشيرًا إلى أن التاريخ ليس مجرد مجموعة من الحقائق الثابتة، بل هو سلسلة من الأحداث واللحظات التي تشكل فهمنا للواقع. وبالتالي، التركيز هنا هو على كيف للأحداث غير العادية أن تؤثر في التاريخ والتفكير السياسي، دون أن يكون ذلك نتيجة لمعتقدات دينية، بل هو نتيجة تحليل نقدي للظروف والأحداث.

ومن هنا يهتم فكر شميت بالعلاقة أو ما يسميه هو التوتر بين القاعدة والقضية بين عمومية القاعدة القانونية وخصوصية الموقف وتنوعه وبموجب هذه العلاقة فإن القرار القضائي إذا أريد له أن يكون صحيحًا وعادلًا. لا يمكن أن يبقى في نطاق المعايير بل لا يمكن اتخاذه إلا من خلال الدخول مسبقًا في البعد الواقعي الملموس[٤٧]. بمعنى، أن شميت يهتم بالعلاقة بين القاعدة القانونية والقرار القضائي. يوضح شميت أنه لا يمكن للقرار القضائي أن يكون صحيحًا وعادلًا اذا اقتصر فقط على المعايير القانونية العامة دون أخذ الخصوصية والبعد الواقعي للموقف بعين الاعتبار، بمعنى آخر، يجب أن يتجاوز القرار القضائي النصوص القانونية الجامدة ويأخذ في الحسبان الظروف الفردية والأبعاد الواقعية للموقف لضمان تحقيق العدالة.

إن تصور شميت للمجتمع السياسي يدل على أن اللاهوت يكمن في أساس فكرة كما يذهب ماير. إن هذه المفاهيم لا يمكن إلا أن تكون لاهوتية. يقرر " ماير " أن خطيئة الإنسان الأساسية بالنسبة لـ"شميت " يجب أن تتمثل في ازدراء سيادة الله، وفي سعي الإنسان إلى أن يعيش حياته بناءًا على مواده الخاصة متبعًا العقل الطبيعي وحكمه الخاص وحده، وهذا يعني أن الخطيئة الاصلية ليست سوى فلسفة، وبالتالي فإن التظاهر بتوضيح المعنى الحقيقي " اللاهوتي " للخطيئة الاصلية بواسطة الفلسفة هو أمر مستحيل[٤٨]. يسعى ماير لاثبات أن مفهوم شميت للمجتمع السياسي يتضمن جوانب لاهوتية. يقول ماير أن شميت يرى أن الخطيئة الأساسية للانسان تكمن في ازدرائه لسيادة الله وسعيه للعيش بناءا على معاييره العقلية الخاصة فقط، دون الاعتراف بتأثير اللاهوت. وفقًا لماير فإن الخطيئة ليست سوى فلسفة وأن محاولة توضيح الخطيئة الأصلية بمعزل عن اللاهوت عبر الفلسفة لن تكون ممكنة. وأعتقد أن شميت يعالج مسألة العلاقة بين الدين والسياسة من خلال اطار لاهوتي عميق.

إن الطبيعة الاشكالية للإنسان بالنسبة لـ "شميت " تتحدد في نهاية المطاف عن طريق العقيدة وأنه لن يكون هناك مبرر أن نستقي أفكارنا من مصادر أخرى[٤٩].

---

[47])Bendersky, joseph w, Carl Schmitt:theorist for the rich,op.cit ،p.222.

[48])Ibid,p.225.

[49])Gotrfried, paul، thinkers of our time: carl Schmit, op.cit ،p.56.

إن شميت في الواقع يقوم بتحليل موضوعي للوجود والتطبيق العملي، إن اللاهوت لدى شميت هو مركز وسياق فكرة، لقد حاول البعض التقليل من قدر شميت وحصره في اللاهوت فقط أو ما يسمى " عالم لاهوتي "؛ ولكن المؤلفات القانونية والسياسية لاكبر دليل على أن شميت لم يكن لاهوتيا فقط. لقد حاول " ماير " وآخرون الضغط على نصوص شميت لبيان الجوهر اللاهوتي فيها، زاعمين بأن كل نصوص شميت حتى تلك التي ليس لها علاقة مباشرة باللاهوت، سوف نلاحظ منبع لاهوتي لهذه الأفكار التي تبدو ظاهريًا أنها بعيدة عن اللاهوت[٥٠].

المبحث الثالث
الفكر القانوني

إن حجة " دريدا" في مؤلفه " قوة القانون " تشبه إلى حد كبير مؤلف شميت " القانون والحكم " وفيه يربط " دريدا" الفهم القانوني بالفهم بشكل عام. إن القانون بوصفه نظامًا فإنه ينظر في الغالب إلى العلاقة بين القاعدة والقضية بين ما يجب أن يكون وبين ما هو كائن، فالقاضي يواجه التوتر أو العلاقة بين القاعدة العامة المجردة وبين القضية الفردية الملموسة من ناحية، فالقضية مرتبطة بما هو كائن أو الواقع وبعيدة عن المثالية[٥١]. أري أن دريدا وشميت يتناولان موضوعًا مشابهًا، وهو التوتر بين القواعد القانونية النظرية والتطبيق العملي لها. يشير دريدا إلى أن القانون لا يمكن فهمه بشكل كامل إلا إذا وضعنا في اعتبارنا العلاقة بين القواعد المثالية والواقع المعقد. فالقاضي يجب أن يتعامل مع هذا التوتر لتحقيق العدالة، وهو ما يتطلب مرونة وتقديرًا دقيقًا للظروف الواقعية بدلًا من التمسك الصارم بالقواعد المجردة.

ويصل فكر شميت التأويلي إلى نطاق أوسع لا يقتصر فقط على المجال القانوني بالمعني الدقيق للكلمة. إن الفهم القانوني بقدر ما يحدد العلاقة بين القاعدة والقضية، بين الكلي والنسبي، يثبت قدرته على الانتباه إلى الطريقة التي يجب على المرء أن يعالج بها جميع المواقف التي لا يجوز فيها استبعاد العمق وعدم التحديد. ينتقل شميت بوضوح من المجال القانوني على وجه التحديد نحو الوجود بالمعنى الأوسع، وهو يعالج مرة أخرى مشكلة العلاقة بين القاعدة والقضية؛ ولكن الآن كمسألة تأويلية بشكل عام[٥٢]. ونستنتج من هذا توسع فكر شميت التأويلي ليشمل نطاقًا أوسع من المجال القانوني، حيث لا يقتصر على تحديد العلاقة بين القواعد القانونية، بل يتجاوز ذلك ليشمل كيفية التعامل مع القضايا التي لا يمكن تحديدها

[50])Meierhenrich، jens and oliver simons(eds):(the oxford handbook of Carl Schmitt)،p.306.
[51])Mouffe,Chantal، on the political (thinking in action op.cit، p 165.
[52])Ibid ،p. 166.

بوضوح. مما يعني انه ينظر إلى القانون كمفهوم يتجاوز النصوص القانونية الصارمة ليتعامل مع القضايا الأكثر تعقيدًا والتي تتطلب تفسيرًا أعمق. ومن وجهة نظري، يمكن فهم ذلك على أن شميت يسعى إلى اظهار أن فهم القانون لا يجب أن يقتصر فقط على تطبيق القواعد بدقة، بل يجب أن يشمل أيضًا التأمل في المواقف غير المحددة والعمق التأويلي الذي قد ينطوي على تفسيرات متعددة يعني هذا أن الشريعة والقانون يجب أن يكونا مرنين ويأخذوا في الاعتبار تعقيدات الحياة الواقعية التي لا يمكن حصرها في قواعد جامدة.

وينبع الوجود من أعماق العالم والنفس يتم التعبير عن فعل الفهم في " الحدس الذي يصبح كلمة" أن الفهم الإنساني ينفتح بين قطبين، قطب الوجود، وقطب الكلمات والصياغة التي تجلت بها الذات، ويمكن تصور هذه القطبية على أنها ازدواجية المثالي والواقعي، يرى " شميت" قطبي المثالي والواقعي كأجزاء من العلاقة[٥٣].

ويتناول شميت في مؤلفه " الرومانسية السياسية " مرة أخرى العلاقة بين القاعدة والقضية بوصفها مسألة الفهم القانوني والفهم بشكل عام، هذه الثنائية يتم التعبير عنها بوضوح من خلال المصطلحات الفلسفية من خلال الفصل الديكارتي بين الفكر والواقع، بين الفكر والوجود، بين المفهوم والواقع، بين الذات والموضوع، وهذا الانفصال يجعل وصول العقل إلى الوجود الحقيقي إشكالية. ومع ذلك، ينأى " شميت" بنفسه عما يعتبره حلا للثنائية المصاغة في الفلسفة النظرية لـ " ايمانويل كانط " يقول شميت أن " كانط" فشل في محاولته لتجاوز الثنائية لأنه انتهي به الأمر إلى عزل الفكر عن الوجود[٥٤]. يرفض شميت الحلول التي قدمها كانط لهذه الثنائية، معتبرًا أنها أدت إلى عزل الفكر عن الوجود بدلًا من دمجهما، إن شميت يعزز ضرورة تجاوز هذه الثنائية بطريقة تتجاوز المنهجيات الفلسفية التقليدية، وذلك لتحصيل فهم أعمق وأكثر تكاملًا للوجود والقانون. يرى شميت أن التفكير يجب أن يتماشي مع الوجود وليس مجرد تجريدات فكرية منفصلة عنه.

ويعود شميت مرة أخرى في مؤلفه الشهير " اللاهوت السياسي " إلى المشكلة القانونية المتمثلة في العلاقة بين القاعدة والقضية انها إشكالية ذات بعد قانوني وفلسفي بين العام والاستثناء، ويؤثر الاستثناء على كل من القانون والتأويل الفلسفي، إن العقلانية النظرية تستبعد الاستثناء مسبقا، سيكون من العقلانية أن نقول إن الاستثناء لا يثبت شيئًا فهو يربك وحدة ونظام المخطط العقلاني. ومن وجهة نظر " شميت" فإن الفهم الذي يأخذ في عين الاعتبار الاستثناء هو وحده القادر على الوصول إلى وعي بالتوتر بين المثالي والواقعي، بين القاعدة والاستثناء[٥٥]، ويذهب

---

[53])Ibid,p.168.

[54])Marder,Michael: groundless existence: the political ontology of Carl Schmitt,op.cit ،p.90.

[55]) Schmitt, carl: political theology,op.cit p200_ 201.

شميت في مؤلفه " الرومانسية السياسية " إلى أن العقلانية النظرية الكانطية تفشل في تفسيرها لطريقة تجاوز الثنائية بين المثالي والواقعي[٥٦]. ونخلص من ذلك إلى أن شميت يعالج في مؤلفه اللاهوت السياسي، مشكلة العلاقة بين القاعدة القضائية والاستثناء، مشيرًا إلى أن هذه العلاقة تتضمن بعدًا قانونيًا وفلسفيًا يتجاوز البعد التقليدي للقانون. والاستثناء الذي يتعارض مع النظام القانوني العقلاني، يؤثر في تأويلات القانون وفي الفلسفة بشكل عام. يشير شميت إلى أن العقلانية النظرية تستبعد الاستثناء لأنها تزعزع النظام العقلاني المرسوم، وهو ما يجعله لا يتناسب مع التفكير العقلاني الذي يرفض العناصر غير المتوقعة. ومن وجهة نظري، يبرز شميت أن الفهم الحقيقي للقاعدة القانونية يجب أن يأخذ في اعتباره الاستثناءات التي تعكس التوتر بين المثالي والواقعي. كذلك يرى شميت أن العقلانية النظرية التقليدية مثل تلك التي يقدمها كانط تفشل في التعامل مع هذه الثنائية لأنها تتجاهل تأثير الاستثناء، مما يؤدي إلى قصور في تفسير العلاقة بين المثالي والواقعي. وبالتالي الفهم الأعمق يستلزم تجاوز الثنائية التقليدية والنظر في كيفية تأثير الاستثناء على القواعد القانونية.

ويرى شميت في مؤلفه " مفهوم السياسي" مسألة التوتر بين القاعدة والقضية بوصفها مشكلة تأويلية عامة. لكي يكون الفهم صحيحًا، يجب أن يخطو خطوة من العالم المثالي إلى العالم الواقعي، فقط من خلال هذه الخطوة يمكننا التعرف بشكل صحيح على الوضع الملموس وفهمه والحكم عليه، ومن ثم، فإن نتيجة هذا الفهم يمكن أن تكون وجودية، يتم التعبير عنها في مفاهيم وقواعد تتغذى على معنى الواقع وعمقه. اهمال هذا المطلب للدخول في الواقع الوجودي يؤدي إلى فكر قائم بذاته يستمر في التجريدات والمثل المعيارية[٥٧]. ونخلص من ذلك إلى أن شميت يعالج التوتر بين القاعدة القضائية كمسأله تأويلية عامة. كذلك يشدد على أن الفهم الصحيح يتطلب الانتقال من العالم المثالي إلى العالم الواقعي، حيث أن هذا الانتقال ضروري للتعرف على الوضع الملموس وفهمه بشكل دقيق. وأرى أن شميت يشير في هذا الموضع إلى أن أي فهم أو حكم قانوني لا يأخذ في اعتباره الواقع الوجودي يمكن أن يظل في مستوي التجريد والمثالية، مما يحد من فاعليته.

ويؤكد شميت في مؤلفه " مفهوم السياسي" على أن جميع مفاهيم المجال الروحي تعددية في ذاتها ويقول أيضًا " نحن ندرك تعدد الحياه الروحية "، ويضيف: إن جميع المفاهيم الأساسية ليست معيارية بل وجودية...إن الطابع التعددي للمفاهيم التي يشير اليه شميت لا يمكن التغلب عليه، لأنه اذا اخذ معنى الوجود الملموس في الاعتبار، فإن المفهوم يكتسب أهمية جديدة في كل فعل تأويلي، إن جميع المفاهيم الأساسية ليست معيارية بل وجودية بما يعني أنه إذا اردنا تمييز

[56])Schmitt,carl: political romanticismop.cit ،p309.
[57])Schmitt,carl ،(1927): The Concept of the Politicalop.cit,p166.

المفاهيم عن الصيغ المجردة فإن الفهم يجب أن ينطلق من الصيغ إلى الوجود الملموس ومنه يعاد تفسير القواعد والمفاهيم، يسمي شميت هذا النوع من الفهم بـ " الفهم المتكامل " أي الفهم الذي لا يؤكد على القواعد فحسب بل يأخذ في الاعتبار جميع الجوانب المتعلقة بالحالة[٥٨]. وفي تعليق ملحق بمقالة " محنة الفقه الأوروبي" كتب شميت فلسفة القانون ليست مفردات موجودة في نظام فلسفي قائم ومن ثم يتم طرحها على أسئلة قانونية؛ ولكنها تطور مفاهيم ملموسة ناشئة[٥٩]. يبرز شميت أهمية التفسير السياقي للمفاهيم بدلًا من التمسك بتفسيرات جامدة، مما يتيح فهما أعمق وأكثر دقة للظواهر الاجتماعية والسياسية بناء على السياق الواقعي. هذا يساهم في تحقيق فهم أوسع للمفاهيم وتطبيقها بشكل أكثر ملاءمة للتغيرات والتجارب الفردية.

وهناك ثلاثة أنواع من الفهم، كما ذهب شميت، فهم من الدرجة الأولى يتعلق بشكل مباشر بقضية معينة، وهناك فهم من الدرجة الثانية يركز على جانب معين من الوجود، وأخيرًا هناك فهم من الدرجة الثالثة وهو مشغول بالوجود بكل جوانبه وفي هذه المستويات الثلاثة يكون قطبا المثالي والواقعي فعالين بالفعل[٦٠]. بمعنى أن شميت يظهر أن الفهم يتدرج من التركيز الضيق إلى الرؤية الشاملة، مما يعكس أهمية النظر إلى القضايا من زوايا متعددة لتحقيق فهم شامل. هذا يتطلب توازنًا بين المثالية والواقعية لضمان تطبيق الفهم بفاعلية في سياقات متعددة.

تعقيب

يتناول شميت البعد التكنولوجي القانوني للسياسة وكيفية تأثير التكنولوجيا على القانون والسياسة، وهو موضوع يرتبط برؤية شميت للطبيعة الديناميكية للعلاقة بين السلطة والقانون والسيادة. وقد خلصت في هذا الفصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالآتي:

١. لم يتناول شميت التكنولوجيا بشكل مباشر كما تناول مفاهيم السيادة والقانون، لكنه كان مدركًا للتغيرات الاجتماعية والسياسية التي تفرضها التكنولوجيا. من هذا المنطلق، يمكن فهم أن التكنولوجيا تعيد تشكيل الإطار القانوني والسياسي من خلال تأثيرها على القوة والسلطة. التكنولوجيا تغير كيفية ممارسة السلطة، سواء من خلال أدوات المراقبة أو السيطرة على المعلومات، مما يجعل السيادة تعتمد بشكل متزايد على البنية التحتية التكنولوجية.

---

[58])Ibid، p. 170.

[59])Dyzenhaus ،David: law as political: Carl Schmitt 's critique of liberalism,op.cit ،p231.

[60])Arendt,hannah: essays in understanding 1930_1954(formation,exile and totalitarianism)op.cit,p.121.

٢. وعن علاقة القانون والتكنولوجيا يرى شميت أن التكنولوجيا تؤدي إلى تعقيد القانون وزيادة التحديات التي يواجهها، على سبيل المثال مع تقدم التكنولوجيا تصبح القرارات السياسية أكثر اعتمادًا على المعرفة التقنية. وهذا يمكن أن يؤدي إلى انحراف القرارات السياسية نحو الحلول التقنية بدلًا من الحلول القانونية أو السياسية التقليدية مما يخلق توترًا بين القوانين المستندة إلى السيادة والمعرفة التقنية.

٣. كذلك يرى شميت أن التكنولوجيا تطرح تحديات جديدة للقانون والسياسة من خلال احداث تغيرات جذرية في المجتمع، مثل الذكاء الاصطناعي، المراقبة الشاملة، وحماية البيانات. هذه التحديات تتطلب من السيادة القانونية أن تتكيف بسرعة مع واقع جديد حيث قد تكون القرارات التقليدية غير كافية.

٤. كذلك ينظر شميت إلى الحياد التكنولوجي باعتباره تهديدًا لارادة السيادة. فالتكنولوجيا قد تحيد القوانين من خلال جعلها قواعد تقنية بحتة من دون اعتبار للقرارات السيادية. هذه الظاهرة تضعف العلاقة بين االسيادة والقانون مما يجعل النظام القانوني عرضة للتحكم التقني.

٥. وعن العلاقة الجدلية بين اللاهوت والقانون عند شميت نجد أنه موضوع متداخل ومعقد في طرح شميت، إن العلاقة الجدلية التي يقصدها شميت بين اللاهوت والقانون تتعلق بكيفية تأثير مفاهيم دينية على الفهم القانوني والسياسي والعكس بالعكس.

ومن أهم النقاط في العلاقة الجدلية بين اللاهوت والقانون عند شميت هي كالآتي:

١. الشرعية والسيادة: ركز شميت على مفهوم السيادة وكيف يمكن فهمها من خلال اللاهوت، فوفقًا لشميت فإن السيادة تتعلق بقدرة الكيان على اتخاذ القرارات النهائية في أوقات الطوارئ، وهذا يشبه إلى حد كبير مفهوم الاله الحاكم في التقليد الديني، فهو يرى أن الدولة التي تتخذ القرارات النهائية تشبه إلى حد كبير في قدرتها السيادية تشبه الاله في التقليد اللاهوتي الذي له السلطة المطلقة.

٢. الأبعاد اللاهوتية للقانون: يرى شميت أن القوانين لا يمكن أن تفهم فقط من خلال إطار منطقي أو علماني، هناك بعد ديني أو لاهوتي يمكن أن يؤثر على كيفية تفسير وتنفيذ القانون. في بعض الأحيان يكون من الضروري استيعاب التأثيرات الدينية لتفهم كيفية تشكيل القانون وكيفية تطبيقه في سياقات مختلفة.

٣. اللامبالاة تجاه الأسس الدينية: رغم أن شميت استخدم مفاهيم دينية في تحليلاته؛ لكنه لم يكن مخلصًا لهذه المفاهيم الدينية التقليدية بل كان يسعى لفهم كيف لهذه المفاهيم أن تساعد في بناء نظام قانوني وسياسي أكثر فاعلية في ظل ظروف معينة مثل الأزمات السياسية.
٤. الأزمة السياسية والتفسير الديني: لقد كان شميت مهتمًا بكيفية تفسير الأزمات السياسية والتعامل معها من خلال الرؤية القانونية واللاهوتية. الأزمات بالنسبة لشميت تكشف عن الحاجة إلى حكم سيادي يشبه في بعض نواحيه القدرات المطلقة للكيانات الدينية.
٥. إن العلاقة الجدلية بين اللاهوت والقانون عند شميت هي محاولة لفهم كيف يمكن للمفاهيم الدينية أن تؤثر على الأطر القانونية والسياسية، وكيف يمكن أن تعزز أو تعارض بعض جوانب القوانين. هذه العلاقة تسلط الضوء على التداخل بين النظام القانوني والمفاهيم الدينية وكيف يمكن أن تكون الابعاد الدينية جزءا من فهم السيادة والتشريع.

ونتعرض هنا للأفكار الرئيسة في الفكر القانوني لشميت بنوع من الايجاز:

١. السيادة ومفهومها: السيادة واحدة من المساهمات المركزية لشميت فالسيادة هي القدرة على إتخاذ القرار في أوقات الطوارئ، عندما يكون النظام القانوني العادي غير كافي. السيادة لا تعني فقط السلطة العليا، بل هي القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة التي تتجاوز القوانين المعتادة.
٢. القرار والشرعية: يعتبر شميت أن القوانين لا يمكن أن تفهم بشكل كامل إلا من خلال السياقات التي يتم فيها اتخاذ القرارات خاصة في الأزمات بدلًا من التركيز فقط على النصوص القانونية. يجب الانتباه إلى كيفية اتخاذ القرارات في سياقات معينة.
٣. التمييز بين الأصدقاء والأعداء: إن التمييز السياسي بين الأصدقاء والأعداء هو جوهر السياسة، يرى شميت أن السياسة تقوم على تحديد من هو الصديق ومن هو عدو وهذا التمييز يؤثر على كيفية تطبيق القوانين وكيفية تشكيل النظام القانوني.
٤. النظام الدستوري والدولة: أهتم شميت أيضًا بكيفية تنظيم النظام الدستوري وكيفية تأثير القرارات السياسية على القوانين بالنسبة لشميت الدستور هو تعبير عن السيادة والقدرة على تعديل أو تعليق الدستور تظهر قوة السيادة
٥. الاجراءات القانونية والسياسية: كان شميت يعتبر أن الاجراءات السياسية والقانونية ليست مستقلة تمامًا، بل مترابطة مع كلا من

السلطة السياسية والقانونية، القوانين ليست فقط قواعد مجردة بل هي تتأثر بالقدرات السياسية والتحديات التي تواجه الدولة.

٦. اللاشرعية والشرعية: اعتبر شميت أن شرعية النظام القانوني تأتي من قدرته على التكيف مع التحديات السياسية وعدم كفاية القوانين العادية في الأوقات الصعبة. الشرعية ليست مسأله ثابتة، بل تعتمد على قدرة النظام على التعامل مع الأزمات.

٧. النقد الليبرالي: لقد كان شميت ناقدًا للفكر الليبرالي حيث اعتبر أن النظام القانوني الليبرالي قد لا يكون كافيًا لمعالجة الأزمات الكبيرة وأنه يحتاج إلى نوع من السيادة الذي لايمكن أن توفره القوانين العادية وحدها.

باختصار فإن فكر شميت القانوني يركز على كيفية تجسيد السيادة في إتخاذ القرارات الاستثنائية وكيفية تأثير الأزمات السياسية على النظام القانوني.

وقد خلصت في هذا الفصل إلى مجموعة من الاستنتاجات فيما يخص المجال التكنولوجي هي على سبيل الذكر وليس الحصر ما يلي:

١. يرى شميت أن النماذج السياسية والقانونية غالبًا ماتستند إلى أسس لاهوتية.

٢. يرى شميت أن التكنولوجيا قد تخلق حالات جديدة من الطوارئ أو الأزمات التي تتطلب استجابات قانونية وسياسية. في ظل تأثيرات التكنولوجيا يمكن أن تظهر تحديات جديدة تواجه السيادة والقانون مثل الخصوصية.

٣. إن العلاقة بين الدين والتكنولوجيا قد تشكل كيفية استخدام السلطة للتكنولوجية، يمكن أن تسهم القيم الدينية في توجية كيفية استخدام التكنولوجيا في المجالات المختلفة مثل الأخلاق والتشريعات.

٤. يرى شميت أن التكنولوجيا تخلق تحديات وفرص جديدة تؤثر على الأنظمة القانونية والسياسية وقد تساهم في تشكيل كيفية ادارة الأزمات.

٥. يمكن للتكنلوجيا أن توفر أدوات جديدة للسيطرة والتأثير على الأسس الدينية.

٦. وبالتالي يظهر التحليل أن العلاقة بين اللاهوت والتكنولوجيا والقانون في نظر شميت تنطوي على معقد حيث تلعب الأسس الدينية دورًا في تشكيل النظام القانوني والسياسي بينما تسهم التكنولوجيا في إعادة تشكيل هذه الأنظمة وتقديم تحديات جديدة.

أولًا: المصـادر الإنجليزيــة والمترجمـة إلـى الانجليزيـة (كتـب كـارل شـميت: مرتبة زمنيا).

1. Schmitt, Carl (1919): **Political Romanticism**, trans. by: Guy Oakes, Cambridge, MA: MIT Press, 1986.

.

2. ...…… (1922): **Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty**, trans. by: George Schwab, foreword by: Tracy B. Strong, Chicago: The University of Chicago Press, 2005.
3. …… (1927): **The Concept of the Political**, trans. with intro. by: Georg Schwab, foreword by: Tracy B. Strong, notes by: Leo Strauss, Chicago: The University of Chicago Press, Expanded Edition, 2007.

ثانيًا: كتابات عن كارل شميت

1- Bendersky,Joseph W; 'Carl Schmitt,s Path to Nuremberg, A Sixty –Year Reassessment '، Telos، No. 139 ،(Summer 2007)

2- Bendersky، Josepn W, Carl Schmitt ' Theorist for the Reich،(Princeton, Princeton Univ. Press ،1983)،

3- Boyd، Barbara: profile: Carl Schmitt، dick cheney's eminence grise، executive intelligence review, vol,33، 2006،

4- Cary,antonie: Carl Schmitt's critique of liberal international legal order between 1933 and 1945,leiden journal of international law ،vol,11(,2001)

5- Dyzenhaus ،David (ed): law as politics: Carl Schmitt's critique of liberalism,(Durham nc: duke.press,1998)

6- Freund، Julien, "Schmitt's political Thought "، Telos، No. 102 (Winter 1995)

7- Gotfried, paul: thinkers of our time: Carl Schmitt ,(london: the claridge press , 1990).

8- Kalyas,andreas: democracy and the politics of the extraordinary:max weber , Carl Schmitt and hannah arendt ,(Cambridge: Cambridge univ,press , 2008).

9- Kennedy, Ellen, Constitutional Failure, Carl Schmitt in Weimar،(Durham NC, Duke Univ. Press، 2004)
10- Kieran tranter and Edwin bikundo:Carl Schmitt and the buribunks: technolog ،law,literature،,New York,2022.
11- Marder,Michael: groundless existence: the political ontology of Carl Schmitt(,new York: continuum,2010 ،)
12- Meier, Heinrich(ed): Carl Schmitt and leo strauss: the hidden dialogue، trans.by: j. harvey lonax،(Chicago: the university of Chicago press, 1995)
13- Mouffe,Chantal،: Carl Schmitt and the paradox of liberal democracy. the Canadian journal of law (،januart 1997)
14- Rae,gavin: the problem of political foundations in Carl Schmitt and Emmanuel Levinas,(London:palgrave macmillan ،2016).
15- Schmidt, Anna: "The Problem of Carl Schmitt's Political Theology", Interpretation (A Journal of Political Philosophy), Vol. 36, No. 3 (Summer 2009).
16- Schwab, George,the challenge of the exception, an introduction to the political ideas of Carl Schmitt between 1921 and 1936(، Westport ct, greenwood press 2nd edition.1989).

رابعًا: المراجع الإنجليزية

(1) Drury,shadia b: the political ideas of leo strauss(, new York palgrave macmillan، 2005).
(2) G.marshall,Hans georg Gadamer ،truth and method ، trans ans.revised by joel weinsheimer and dpnaldtr London:Bloomsbury ،2013
(3) Segey ،alon: thinking and killing: philosophical discourse in the shadow of the third reich، (boston and berlin: walter, 2013)
(4) Weber,max،: the vocation lectures,trans by Rodney livingstone، ed، and with an introducation by David owen ،and tracy b.strong, Indianapolis, hackett:2004.